



كلمة

دولة قطر

يلقيها

سعادة السفير /خالد بن فهد الخاطر

المندوب الدائم لدولة قطر

لدى منظمة حظر الاسلحة الكيميائية (OPCW)

سفير دولة قطر لدى مملكة هولندا

بمناسبة انعقاد الدورة العشرين لمؤتمر الدول الأطراف

في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

لاهاي - مملكة هولندا

30 / 11 – 2015/12/4م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس ..

سعادة المدير العام

أصحاب السعادة ، السادة رؤساء وأعضاء الوفود ،،

يسرني ، باسم وفد دولة قطر أن أتقدم بالتهنئة لسعادة السفير EDUARDO

IBARROLA-NICOLÍN سفير المكسيك على ترأسه للمؤتمر كما نتمنى له التوفيق والسادد في أداء مهامه ونحن على ثقة تامة بأن ما لديه من خبرة سيساعد في إنجاز أعمال هذه الدورة وتحقيق النتائج المرجوة بإذن الله ، ونود أن نعتنم هذه المناسبة لتقديم الشكر لسعادة السفيرة Vesela Mrden Korac سفيرة كرواتيا لترأسها للدورة الماضية للمؤتمر.

كما يسرني أن أعرب عن شكر وتقدير وفد دولة قطر لسعادة السفير/ أحمد أوزمجو المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولموظفي الأمانة الفنية على جهودهم لتعزيز دور المنظمة والقيام بمهامها.

السيد الرئيس

إن دولة قطر، وهي تنعم بحمد الله بالأمن والسلام والاستقرار، تحرص على الوفاء بالتزاماتها في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين. ومن هنا كان انضمامها إلى جميع الاتفاقيات ذات الطابع الإنساني، والتي من بينها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها والتي وقعتها عام 1993م وصادقت عليها عام 1997م ، كما أنشأت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة بتاريخ 4 / 10 / 2004 م للإشراف على اتخاذ الخطوات والتدابير الخاصة بتنسيق وتنفيذ ومتابعة إجراءات هذه الاتفاقية مع الجهات المعنية بالدولة وخارجها، وذلك تفعيلا للمادة السابعة من الاتفاقية.

وأصدرت دولة قطر القانون رقم (17) لسنة 2007 م المعني بحظر الأسلحة الكيميائية، كما أنشأت في عام 2012 (مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة

ضد المدنيين في سوريا خاصة ما تقوم به بعثة تقصي الحقائق للوصول للحقيقة رغم ما تعرضت له من مخاطر جسيمة. وبالرغم من هذه الجهود إلا أن الشكوك والقلق لا يزالان قائمان بشأن تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية السورية وخاصة الثغرات والتناقضات الواردة في الإعلانات السورية وكذلك الاستخدام المتواصل لمادة الكلور كسلاح في سوريا ضد المدنيين الأبرياء. كما نُذكر بأن سوريا قد مُنِحَتْ فرصة استثنائية وقدمت المنظمة والدول الاعضاء كل الدعم لسوريا للتخلص من اسلحتها الكيميائية في فترة زمنية محددة ، لذلك نُحذر من أن يتحول استمرار المماثلة الى استراتيجية وهدف في حد ذاته لفرض الامر الواقع وتمييع المواقف الواضحة بشأن مسؤوليتها في الاستمرار في استخدام الاسلحة الكيميائية. وكذلك يناشد وفد بلادي المنظمة والمجتمع الدولي ببذل جهود أكبر لتقديم المساعدة والحماية لضحايا استخدام الأسلحة الكيميائية من المدنيين ، وذلك لتخفيف المعاناة وتقليل أعداد الضحايا.

رحبت دولة قطر بقرار مجلس الأمن رقم 2235 (2015) والخاص بإنشاء آلية للتحقيق المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) لتحديد هوية مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وتقديمهم للعدالة ومن هذا المنطلق فإن دولة قطر تدين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية من طرف أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف وهو أمر مستهجن ومخالف لقواعد القانون الدولي. وتؤكد على قرار مجلس الأمن رقم 2209 (2015) الذي قرر على محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية وأن أي استخدام في المستقبل سوف يؤدي إلى تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما نؤكد في هذا السياق أن مصداقية الاتفاقية وجهود المنظمة هما تحت الاختبار اليوم في سوريا ، حيث أنها البقعة الوحيدة التي تستمر فيها مثل هذه الانتهاكات ، ولذلك من المهم تفادي الخلط بين الدعم التي تقدمه المنظمة للتخلص من الأسلحة الكيميائية السورية وبين استغلال ذلك كغطاء لإطالة أمد النظام السوري ، وهو ما قد يكون مفارقة تاريخية في هذه الاتفاقية وفي عمل المنظمة .

شاكرين لكم حسن انصاتكم .